

## حقائق وأرقام: نضال منظمة العفو الدولية

تقدم هذه الوثيقة نظرة عامة لعمل منظمة العفو الدولية وللنشاط الذي قامت به خلال عام OMMO

يتركز عمل منظمة العفو الدولية على القيام بأبحاث وأنشطة ترمي إلى منع واستئصال الانتهاكات الجسيمة للحق في السلامة البدنية والعقلية، والحق في حرية الرأي والتعبير والاعتقاد، والتحرر من التمييز، وذلك في سياق عملها من أجل احترام الحقوق الإنسانية لجميع البشر.

وتعارض المنظمة الانتهاكات التي ترتكبها جماعات المعارضة، مثل احتجاز الرهائن، وممارسة التعذيب، وقتل السجناء وغير ذلك من أعمال القتل المتعمد والتعسف. وتساعد المنظمة طالبي اللجوء المعرضين لخطر الإعادة إلى دولة يمكن أن يعانوا فيها من انتهاكات لحقوقهم الإنسانية الأساسية. وتتعاون المنظمة مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، والأمم المتحدة، وغير ذلك من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية. وتناضل المنظمة من أجل زيادة المحاسبة في العلاقات الدولية في المجالات العسكرية والأمنية والشرطية، وتنظم برامج لتعليم حقوق الإنسان والتوعية بها.

## منظمة العفو الدولية اليوم

تأسست منظمة العفو الدولية في عام NVSN بمبادرة من المحامي البريطاني بيتر بننسون، وأصبح لديها الآن ما يربو على مليون من الأعضاء والمشاركين والمترجمين في أكثر من NQM بلداً وإقليمياً. ويتمثل مركز المنظمة في الأمانة الدولية في لندن، والتي يعمل بها ما يزيد عن QNM من الموظفين وأكثر من NOM من المتطوعين ينتمون إلى ما يزيد عن RM بلداً من مختلف أرجاء العالم.

وتضم المنظمة أكثر من TUMM مجموعة محلية وشبابية ومتخصصة ومهنية في زهاء NMM بلد وإقليم في شتى أنحاء العالم. وهناك فروع محلية للمنظمة في RU بلداً وإقليمياً وهيكل تنسيقية لم تصل إلى مستوى الفروع في أكثر من OO بلداً وإقليمياً في شتى أرجاء العالم.

ومنظمة العفو الدولية حركة ديموقراطية يتولى إدارة شؤونها لجنة تنفيذية دولية مؤلفة من تسعة أعضاء، من بينهم ثمانية أعضاء متطوعين يتم انتخابهم كل عامين خلال اجتماع المجلس الدولي الذي يضم ممثلي الحركة في مختلف أنحاء العالم.

## النضال من أجل حقوق الإنسان

في غضون عام OMMO، زار مندوبون من منظمة العفو الدولية عشرات البلدان والأقاليم لمقابلة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وحضور محاكمات، وإجراء مقابلات مع نشطاء محليين في مجال حقوق الإنسان ومسؤولين حكوميين.

ويعمل أعضاء منظمة العفو الدولية وأنصارها وموظفوها في مختلف أنحاء العالم في حشد الضغط الجماهيري على الحكومات المعنية وغيرها من الحكومات ذات النفوذ لحثها على وقف انتهاكات حقوق الإنسان. وتتفاوت الأنشطة ما بين تنظيم مظاهرات جماهيرية إلى كتابة رسائل، ومن تعليم مبادئ حقوق الإنسان إلى تنظيم حفلات موسيقية لزيادة الموارد، ومن الاتصال بالسلطات المحلية إلى كسب تأييد المنظمات الحكومية الدولية، ومن تقديم مناشدات بشأن أفراد بعينهم إلى شن حملات عالمية عن أحد البلدان أو إحدى القضايا. وخلال عام OMMO، شاركت منظمة العفو الدولية مع عديد من المنظمات غير الحكومية الأخرى وحركات العدالة الاجتماعية في إيفاد مندوبين إلى عدد كبير من المؤتمرات الدولية، مثل المنتدى الاجتماعي العالمي، والمنتدى الاجتماعي الأوروبي، والمنتدى الاجتماعي الآسيوي، ومؤتمر "مشاركة المرأة في التنمية"، وكثير من اللقاءات والتجمعات النضالية المماثلة.

وفي كل عام، يحشد أعضاء منظمة العفو الدولية في شتى أنحاء العالم قواهم لتنظيم واحدة أو اثنتين من الحملات الكبرى. وتشمل هذه الحملات الكبرى نشر تقارير عن قضايا حقوق الإنسان، واستمالة الحكومات، والعمل المباشر مع النشطاء المحليين المعنيين بحقوق الإنسان وغيرهم من تنظيمات المجتمع لتحقيق التغيير.

## حملة روسيا

"العدالة للجميع": حملة منظمة العفو الدولية بشأن حقوق الإنسان في روسيا الاتحادية

في ٥ أكتوبر/نشرين الأول OMMO، بدأت منظمة العفو الدولية حملة عالمية بشأن حقوق الإنسان في روسيا الاتحادية، تحت شعار "العدالة للجميع"، وذلك لتسليط الأضواء على التباين بين ما يكفله القانون الدولي والقانون المحلي لمن يعيشون في روسيا الاتحادية من حماية حقوقهم الإنسانية، والواقع المتمثل في تفشي انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في مناخ يظل فيه الجناة بمنأى عن العقاب. وخلال هذه الحملة العالمية، سوف يسعى أعضاء منظمة العفو الدولية في مختلف أنحاء العالم إلى حث الحكومات على النهوض بالتزاماتها في تعزي US؟ حقوق الإنسان، بما يضمن تحقيق العدالة للجميع.

وفي نفس يوم بداية الحملة، افتتحت منظمة العفو الدولية مركزاً إعلامياً في موسكو، سوف يعمل بالتعاون مع المنظمات المحلية غير الحكومية على زيادة الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان في روسيا الاتحادية، وجعلها محور النقاش العام، فضلاً عن حشد جهود أكبر عدد ممكن من الأشخاص.

وخلال الفترة من OV أكتوبر/تشرين الأول OMMO إلى منتصف يناير/كانون الثاني OMMP، جُمع ما يزيد عن NR ألف توقيع على مائدة موجهة إلى الرئيس بوتين.

العمل بشأن حالات فردية

عندما تكون هناك حاجة للقيام بتحريك عاجل لصالح أشخاص يتهددهم الخطر الوشيك بالتعرض لانتهاكات حقوق الإنسان، يُبلغ أنصار المنظمة من المتطوعين في أرجاء العالم، فيبادرون بإرسال آلاف الخطابات بالبريد والفاكس والبريد الإلكتروني في غضون أيام.

وخلال عام OMMO، أصدرت منظمة العفو الدولية QUS مائدة بالتحريك العاجل لصالح أشخاص في UP بلداً وإقليمياً ممن كان يتهددهم خطر انتهاكات حقوق الإنسان أو عانوا منها فعلاً، بما في ذلك التعذيب و"الإخفاء" وعقوبة الإعدام والوفاة أثناء الاحتجاز أو الإعادة القسرية إلى بلادٍ قد يكونون فيها عرضةً لانتهاكات حقوق الإنسان. كما صدر PQS تحديداً لتحركاتٍ عاجلة، من بينها NPM حالة شهدت تطوراتٍ إيجابية.

الشبكات المتخصصة التابعة لمنظمة العفو الدولية

أبرز الأنشطة:

واصلت شبكة المحامين الدولية، وهي تتألف من قانونيين من جماعات المحامين المحلية في أكثر من QM بلداً، عملها من أجل المحامين المعرضين لمخاطر انتهاكات حقوق الإنسان، ومن أجل تأسيس المحكمة الجنائية الدولية، كما بدأت مشروعاً خاصاً بعنوان "العدالة بدون خوف" من أجل القانونيين في غواتيمالا.

واستمرت الشبكة المعنية بالأنشطة العسكرية والأمنية والشرطة في نضالها من أجل تعزيز محاسبة الحكومات والشركات التي تشارك في تصنيع وتجارة الأسلحة والمعدات الأمنية، وكذلك تلك التي توفر تدريباً أمنياً أو شرطياً. وناضل أعضاء منظمة العفو الدولية من أجل وضع قوانين أفضل بشأن صادرات الأسلحة في بلجيكا، وكندا، والجمهورية التشيكية، وفرنسا، وإيطاليا، وسلوفاكيا، وإسبانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى استمالة الآراء في قمة الدول الصناعية الكبرى في كندا من أجل التصدي لقضية الاتجار في الأسلحة والسمررة فيها على المستوى الدولي. وعملت المنظمة على وضع نص المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة وسعت إلى إقناع الحكومات الرئيسية بنبنييه، كما ساعدت في تشجيع استحداث مقرر للأمم المتحدة معني بالأسلحة الصغيرة، وناضلت من أجل وضع برامج أفضل لجمع وتدمير الأسلحة في أفغانستان، وأنغولا، وسيراليون. وواصلت منظمة العفو الدولية نشاطها من أجل حظر الاتجار في معدات التعذيب، ونشرت تقريراً عن البرامج الأمريكية الخارجية لتدريب الجيش والشرطة فيما يزيد عن NRM بلداً، وفي أعقاب حدث تغير قانوني مهم لحماية حقوق الإنسان. وقدمت المنظمة مقترحات إلى اللجنة الأوروبية لوضع قانون يحظر الاتجار في معدات التوزيع والمعدات الأمنية المستخدمة في التعذيب.

وكانت الشبكة المعنية بالشركات والعلاقات الاقتصادية تعمل على تعزيز محاسبة الشركات. وقد وُجّهت هذه الرسالة إلى التجمع السنوي للزعماء السياسيين والاقتصاديين في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس (سويسرا)، وفي المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو اليجري (البرازيل)، والذي يجمع نشاطاً في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وقضايا المجتمع المدني. كما أهابت الشبكة بالشركات التي تمارس أنشطة اقتصادية في روسيا الاتحادية أن تعمل على حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ودعت إلى محاسبة الشركات العاملة في الصناعات الاستخراجية، ولا سيما الماس والنفط، بشأن أثر أنشطتها على حقوق الإنسان. وواصلت الشبكة أيضاً ممارسة ضغوط على الحكومات وشركات الماس لوضع نظامٍ للرصد والإحصاء في إطار عملية كمبرلي، ودعت إلى أن تكون هذه العملية ملزمة قانوناً.

وتضم الشبكة الطبية أطباء وممرضين وأخصائيين نفسانيين وغيرهم من العاملين في المهن الطبية في أكثر من PM بلداً في مختلف أنحاء العالم. وقد تابعت الشبكة العمل بخصوص ما يزيد عن QM تحركاً طبياً، بما في ذلك الحملة الخاصة بالأوضاع في مؤسسات الصحة العقلية في بلغاريا، وحلقة دراسية حول حقوق النساء والفتيات من خلال توثيق الطب الشرعي لحالات الاغتصاب والتوثيق الطبي لحالات التعذيب في روسيا. وقدمت مجموعة الفحص الطبي في الفرع الهولندي أسطوانة مدمجة (ROM-CD) تصور آثار التعذيب. وسوف تكون هذه الأسطوانة متاحة للأطباء في هولندا وغيرها من أجل زيادة وعيهم بالإصابات المتعلقة بالتعذيب.

وتعمل الشبكة المعنية بالأطفال من أجل تعزيز حقوق الطفل في جميع المناطق من خلال مجموعة من أساليب الحملات والتعليم والتوعية. ومن بين بواعث القلق التي عملت الشبكة على معالجتها خلال عام OMMO قتل أطفال في إسرائيل والأراضي المحتلة والأراضي الخاضعة لولاية السلطة الفلسطينية، والانتهاكات التي يكابدها الأطفال على أيدي مسؤولي إنفاذ القانون في بوروندي، ومعاملة الأطفال المعاقين عقلياً في بلغاريا. ومن بين البرامج الخاصة التي نفذتها الشبكة خلال عام OMMO منتدى مع عددٍ من المنظمات غير الحكومية في الدانمرك بخصوص تطبيق "اتفاقية حقوق الطفل" الصادرة عن الأمم المتحدة، وتوزيع NS ألف بطاقة بريدية تطالب بوقف تنفيذ حكم الإعدام الصادر ضد نابليون بيزلي، والذي حُكم عليه بالإعدام في الولايات المتحدة بسبب جريمة ارتكبتها عندما كان عمره NT عاماً.

وقامت الشبكة المعنية بالمرأة بتحركاتٍ بشأن عددٍ من القضايا خلال عام OMMO، من بينها تطبيق "أحكام الشريعة" في نيجيريا، واستمرار وجود قوانين تنطوي على التمييز في باكستان، وهي القوانين التي أخفقت في معالجة مشكلة العنف التي تؤثر على عددٍ كبيرٍ من النساء في البلاد. ونظمت الشبكة عدداً من الحملات، من بينها تحركات عن العنف ضد النساء في كينيا والعنف في إطار الأسرة في الولايات المتحدة الأمريكية، مع التركيز على الجهات والسلطات التي تتولى مهمة التدريب، بالإضافة إلى تنظيم مؤتمرٍ في لندن لنشطاء منظمة العفو الدولية في مجال الحقوق الإنسانية للمرأة. وشاركت الشبكة المعنية بالمرأة فيما بين الفروع في إفريقيا في عدة حملاتٍ، كما تولت بعض الحالات الفردية، ونظمت برامج للتوعية بحقوق المرأة والأطفال واللاجئين.

وقامت الشبكة المعنية بذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر بعدة تحركاتٍ بخصوص الحقوق الإنسانية لذوي

الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر، من بينها العمل لصالح عشرات من الأشخاص الذين اضطهدها في مصر دونما سبب سوى ميولهم الجنسية الحقيقية أو المزعومة. كما واصلت الشبكة عملها بشأن حقوق ذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر في إكوادور. ومن بين القضايا التي ركزت عليها جهود الشبكة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقدته منظمة العفو الدولية في سيدني بأستراليا عن التمييز ضد ذوي الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر واضطهادهم، وثلاثة أيام من اجتماعات منظمة العفو الدولية والاجتماعات العامة في كولوني بألمانيا في إطار المهرجان الأوروبي للكبرياء الذي اهتم بوضع الحقوق الإنسانية لتلك الطائفة في أوروبا خلال عام OMMO، والحملة من أجل تجريم التمييز على أساس الميول الجنسية أو النوع في الفلبين.

موقع منظمة العفو الدولية على شبكة الإنترنت

يضم موقع منظمة العفو الدولية ما يزيد على OM ألف صفحة، ويزوره أكثر من NO ألف شخص من شتى أنحاء العالم يومياً. وفي غضون عام OMMO، بلغ عدد الزيارات للموقع قرابة PM مليون زيارة.

وخلال العام المنصرم، عرض الموقع عدداً من المناشآت لصالح أشخاص من سجناء الرأي، أو ضحايا التعذيب، أو السجناء الذين يواجهون عقوبة الإعدام، بالإضافة إلى حملاتٍ بشأن قضايا مثل التعذيب وتجارة السلاح والعلاقات الاقتصادية وحقوق الإنسان. وقد خصصت صفحات على شبكة الإنترنت لأزمات حقوق الإنسان المستمرة في بلدانٍ بعينها مثل العراق، وإسرائيل والأراضي المحتلة، وكولومبيا. ومن بين الموضوعات التي حظيت باهتمامٍ خاص على مدار العام مناقشة على شبكة الإنترنت تحت الحكومات على التصديق على قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، حيث وقع عليه ما يزيد عن UM ألف شخص في شتى أنحاء العالم.

وبعد النجاح المتواصل لموقع "أوقفوا التعذيب"، أنشئت مواقع أخرى للحملات، من بينها موقع للأمانة العامة لمنظمة العفو الدولية يحث قادة الدول الصناعية الكبرى على تحويل الوعود إلى خطواتٍ ملموسة لحماية حقوق الإنسان، وموقع مصاحب للحملة العالمية لمنظمة العفو الدولية بشأن روسيا الاتحادية، من أجل تسليط الأضواء على التباين بين الأقوال عن حماية حقوق الإنسان وواقع انتهاكات حقوق الإنسان المتفشية هناك.

التحدي المستمر

يسرد تقرير منظمة العفو الدولية السنوي لعام OMMP تفاصيل انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت عام OMMO على النحو التالي:

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR'><span/>

family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font<ar>ارتكبت عمليات إعدام خارج نطاق القضاء/أعمال قتل دون وجه حق مؤكدة أو يُحتمل أن تكون كذلك في QO بلداً في عام OMMO، وهي:

الأرجنتين، البرازيل، بوركينا فاسو، بروندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، كولومبيا، الكونغو، ساحل العاج، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، فيجي، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، العراق، إسرائيل والأراضي المحتلة، جامايكا، كينيا، لبنان، ليبيريا، مقدونيا، مدغشقر، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيجيريا، باكستان، السلطة الفلسطينية، الفلبين، روسيا الاتحادية، رواندا، جزر سليمان، السودان، تايلند، أوغندا، فنزويلا، اليمن، وزمبابوي.

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR'><span/>

family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font<ar>السنوات السابقة، في PP بلداً، وهي:

الجزائر، الأرجنتين، بيلاروس، البوسنة والهرسك، بروندي، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كرواتيا، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، إثيوبيا، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، إندونيسيا، العراق، الكويت، لبنان، ليبيا، المكسيك، المغرب والصحراء الغربية، نيبال، باراغواي، بيرو، الفلبين، روسيا الاتحادية، رواندا، سري لنكا، أوكرانيا، وأوروغواي.

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR'><span/>

family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font<ar>قوات الأمن أو الشرطة أو غيرها من السلطات الحكومية في NMS بلدان، وهي:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بلير، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، بروندي، كمبوديا، الكامبيرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، فيجي، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، المجر، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، إسرائيل والأراضي المحتلة، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، الكويت، لاوس، لبنان، ليبيريا، ليبيا، مقدونيا، مدغشقر، ماليزيا، موريتانيا

u1610؟، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، المغرب والصحراء الغربية، موزمبيق، ميانمار، نيبال، نيجيريا، باكستان، السلطة الفلسطينية، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، البرتغال، قطر، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، السعودية، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سري لنكا، سانت لوتشيا، السودان، سويسرا، سوريا، طاجيكستان، تايلند، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، دولة الإمارات العربية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان، فنزويلا، اليمن، وزمبابوي.

size:10.0pt; -font-ansi-size:13.5pt;mso-SA style='font-span lang=AR'><span/>

family:"Traditional Arabic";color:windowtext-font<ar>كذلك، في PQ بلداً، وهي:

أرمينيا، بيلاروس، بوتان، تشاد، الصين، الكونغو، كوبا، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، فنلندا، إندونيسيا، إيران، العراق، إسرائيل والأراضي المحتلة، الأردن، الكويت، لاوس، لبنان، ليبيا، ماليزيا، المديف، موريتانيا، المغرب والصحراء الغربية، ميانمار، بيرو، قطر، روسيا الاتحادية، السعودية، سويسرا، سوريا، تايلند، توغو، وتونس.

محكمة، في RQ بلداً، وهي:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أستراليا، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، بوروندي، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، الصين، ساحل العاج، كوبا، إكوادور، مصر، إريتريا، إثيوبيا، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، غامبيا، الهند، إندونيسيا، إيران، إسرائيل والأراضي المحتلة، جامايكا، الأردن، كوريا الشمالية، الكويت، لاوس، لبنان، ليبيريا، ماليزيا، المكسيك، ناميبيا، نيبال، النيجر، باكستان، السلطة الفلسطينية، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، روسيا الاتحادية، رواندا، السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، الصومال، السودان، سوريا، توغو، ترينداد وتوباغو، دولة الإمارات العربية، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فنزويلا، واليمن.

خلال عام OMMO، صدرت أحكام بالإعدام ضد أشخاص في SN بلداً، وهي:

أفغانستان، الجزائر، أرمينيا، جزر البهاما، بنغلاديش، بوروندي، جمهورية إفريقيا الوسطى، الصين، كوبا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، إثيوبيا، فيجي، غرينادا، غيانا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، الكويت، قرغيزستان، لاوس، لبنان، ليبيا، ملاوي، ماليزيا، موريتانيا، المغرب والصحراء الغربية، ميانمار، نيجيريا، باكستان، السلطة الفلسطينية، الفلبين، قطر، رواندا، سانت لوتشيا، سنغافورة، سري لنكا، السودان، سوريا، تايوان، طاجيكستان، تنزانيا، تايلند، توغو، تركيا، أوغندا، دولة الإمارات العربية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان، فيتنام، اليمن، وزامبيا.

وُنذت أحكام بالإعدام في OU بلداً، وهي:

بيلاروس، الصين، مصر، الهند، إيران، العراق، اليابان، الأردن، كازاخستان، كوريا الشمالية، الكويت، ماليزيا، نيجيريا، باكستان، السلطة الفلسطينية، السعودية، سنغافورة، السودان، سوريا، تايوان، طاجيكستان، تايلند، أوغندا، دولة الإمارات العربية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان، فيتنام، واليمن.

ولا تشمل هذه الأرقام سوى الحالات التي نمت إلى علم منظمة العفو الدولية، والمؤكد أن الأرقام الحقيقية أكبر من ذلك.

لحقوق الإنسان، من قبيل أعمال قتل المدنيين بصورة متعمدة وتعسفية والتعذيب واحتجاز الرهائن

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، بنغلاديش، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، كولومبيا، غامبيا، الهند، كردستان العراق، إسرائيل والأراضي المحتلة، ليبيريا، مقدونيا، المغرب والصحراء الغربية، نيبال، نيجيريا، السلطة الفلسطينية، بابوا غينيا الجديدة، الفلبين، جمهورية الكونغو، روسيا الاتحادية، رواندا، السنغال، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سري لنكا، السودان، المملكة المتحدة، وزمبابوي.

الوضع المالي

لا تقبل منظمة العفو الدولية أية أموال من الحكومات من أجل الأنشطة التي تضطلع بها فيما يتعلق بإجراء تحقيقات أو القيام بحملات لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. فمئات الآلاف من التبرعات التي تعتمد عليها المنظمة في عملها تأتي من أعضائها ومن عموم الناس ومن منظمات مثل المصارف المالية والمؤسسات والشركات.

وتُنفق ميزانية المنظمة لإجراء بحوث متخصصة تجريها منظمة العفو الدولية بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم، ولإيفاد مندوبين لحضور محاكمات وإجراء محادثات مع الحكومات، كما تُنفق على الأنشطة الدولية للمنظمة في مجال نشر المعلومات والحملات والتنمية. وخلال السنة المالية الممتدة من N إبريل/نيسان OMMO إلى PN مارس/آذار OMMO، بلغت الميزانية الدولية التي اعتمدها المنظمة OP مليون وTOU آلاف جنيه إسترليني، وقد أنفقت في مجالات الصرف التالية:

نواحي الصرف	المبلغ	النسبة المئوية
دعم العضوية	OUNSUMM	% NO
أنشطة الحملات	OPUT NMM	% NM
المطبوعات والترجمة	OUNMSMM	% NO
البحوث والتحركات	RUOUUMM	% OS
الوحدات اللامركزية	NT OMQMM	% T
دعم أنشطة البحوث والتحركات	PQUNMM	% NR
النفقات الإدارية	PVNUQMM	% NU

وبالإضافة إلى ذلك بلغت الإعانات المالية المقدمة إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وذويهم حوالي QU ألف جنيه إسترليني خلال نفس الفترة.

للحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بمكتب الإعلام في منظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة، هاتف: +RRSS  
QQ OM TQNP، أو الاطلاع على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت وعنوانه:  
<http://www.amnesty-arabic.org>